بالمعنى الصحيح (1) . ومن ثم فان المرجع فى حل أي اشكال يثور بين القانونين هو القانون الداخلى ، وعلى0552661518 الأخص القانون الدستورى . فما من دولة الا وتحرص عادة على أن تضمن دستورها ـ وهو المصدر الرئيسي للقانون الدستورى ـ النصوص التي تؤكد سيادة قوانينها على أي قوانين أخرى . القانون الدستورى وفروع القانون العام الداخلي تقدم أن الفروع الرئيسية للقانون العام الداخلي ـ اذا تركنا جانبا القانون الدستورى ـ هي القانون الادارى والقانون المالي والقانون الجنائي . وبحكم أن هذه القوانين جميعا ترجع الى أصل واحد فانها تلتقى في الموضوع المشترك بينها وهو الدولة . غاية ما هنالك أن كلا منها ينظر الى 1) سبق أن ناقشنا هذا الموضوع بالنسبة الى القانون الدستوري وبينا كيف ان الاعتراض الرئيسي على صفته القانونية مرده الى عنصر الجزاء . وجوهر المناقشة بالنسبة الى القانون الدولي واحد وان كان الاعتراض على صفته القانونية يجد مستندا اقوى ، وتتلخص أوجه الاعتراض في ثلاثة : عدم صدوره من سلطة سياسية عليا ، وعدم وجود محاكم تطبقه ، وعدم توافر جزاء يفرض اطاعته وتتلخص الردود على تلك الأوجه فيما يلى : بالنسبة للوجه الاول ـ الخلط بين القانون والتشريع وقد سبق بيانه ،

Summarized by © lakhasly.com